

Distr.: General
20 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين*

جنيف، من ١٢ إلى ٢٣ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	الإجراء الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة على جدول أعماله
٣	ألف - تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد
٥	باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة .
٧	جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.....
٩	دال - تقرير خبير التقييم المستقل عن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ...
١٠	هاء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس.....
١٣	موجز الرئيس
١٣	ألف - البيانات الافتتاحية
١٥	باء - الجزء الرفيع المستوى: تقلب تدفقات رأس المال والتنمية
١٧	جيم - الترابط: تحديات وفرص التجارة والتنمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
١٨	دال - تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد

* هذه الوثيقة نسخة متقدمة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وستصدر بصيغتها النهائية، مع تقارير الدورات التنفيذية الحادية والخمسين والثانية والخمسين والثالثة والخمسين للمجلس بوصفها: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٥ (A/66/15).



١٩	هـ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة .	
٢٢	واو - تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إثمائي.....	
٢٣	زاي - الاستراتيجيات الإنمائية في عالم تغلب عليه العولمة: دور جديد للحكومات والسياسات المالية	
٢٥	حاء - الاستثمار من أجل التنمية: انعكاسات الأشكال غير السهمية لعمليات الشركات عبر الوطنية	
	طاء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي	
٢٧	ياء - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.....	
٣٢	ثالثاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل	
٣٢	ألف - افتتاح الدورة	
٣٢	باء - انتخاب أعضاء المكتب	
٣٣	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة	
٣٣	دال - استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)	
	المرفقات	
٣٤	الأول - جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية	
٣٦	الثاني - الحضور	

مقدمة

عُقدت الدورة الثامنة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٢-٢٣ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعقد المجلس، أثناء الدورة، ١٢ جلسة عامة هي الجلسات من ١٠٧١ إلى ١٠٨٢.

أولاً - الإجراء الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة على جدول أعماله

ألف - تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٠٨ (د-٥٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً بتقرير أمانة الأونكتاد الوارد في الوثيقة TD/B/58/7، ويشجع أمانة الأونكتاد على الاستمرار، في حدود ولاية الأونكتاد، في تقديم التقارير إلى المجلس في دوراته العادية عن التنفيذ الذي يجري على نطاق الأونكتاد للأحكام ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠؛

٢ - يشير إلى أن إعلان وبرنامج عمل اسطنبول يُرسيان أساساً قوياً لإطار شراكة معزز بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية خلال العقد الحالي؛

٣ - يكرر الإعراب عن تقديره لحكومة تركيا لاستضافتها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وللتدابير المحددة التي أعلنت عنها حكومة تركيا أثناء المؤتمر، بما في ذلك الالتزام باستضافة "مركز دولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار" للمساعدة على نقل التكنولوجيا والدراية الفنية ونشرها في أقل البلدان نمواً؛

٤ - يحث أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية على الحرص على التنفيذ السريع والكامل والفعال للأولويات والغايات المتفق عليها الواردة في برنامج عمل اسطنبول من أجل "التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وإتاحة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً"؛

٥ - يشدد على ضرورة بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً؛ وتحسين فرصها التجارية والاستثمارية، بوسائل منها وفاء جميع البلدان بالتزاماتها فيما يتعلق بإتاحة فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، على نحو ما نص عليه الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية؛ وتحسين نوعية المعونة الإنمائية، علاوة على معالجة مواطن ضعف أقل البلدان نمواً في وجه الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، من أجل بلوغ هدف استيفاء نصف أقل البلدان نمواً لمعايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٦ - يشدد على الأهمية البالغة لتملك أقل البلدان نمواً لزماد المبادرة والقيادة وتحمل المسؤولية الأساسية، ويشجعها، في هذا الصدد، على تحسين نوعية سياساتها المحلية - وتعزيز قدراتها على صوغ تلك السياسات وتنفيذها، من أجل التعجيل بعملية التنمية بسبل منها تعميم مراعاة الأولويات الواردة في برنامج عمل اسطنبول في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، ومجازرة من التعاون الدولي؛

٧ - يلاحظ بقلق استمرار إفراط أقل البلدان نمواً في الاعتماد على السلع الأساسية، ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تقوم، بالتعاون مع الوكالات الأخرى المعنية، مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومركز التجارة الدولية، بمساعدة أقل البلدان نمواً على معالجة الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية في اقتصاداتها، بوسائل منها التنوع وتحقيق قيمة مضافة، فضلاً عن إدماج قطاع السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٨ - يبحث الأونكتاد على الاستمرار، عملاً بالفقرة ١٥٦ من برنامج عمل اسطنبول، في التصدي للتحديات التجارية والإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً، بوسائل منها تعميم مراعاة الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول في أعمال الأمانة وفي آلياتها الحكومية الدولية، من خلال آلية تنسيق ومتابعة معززة مشتركة بين الشعب، وفقاً لولاية الأونكتاد، وفي حدود الموارد المتاحة للأونكتاد، ورنهناً بما يقرره مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر المقرر عقده في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

٩ - يشجع الدول الأعضاء التي باستطاعتها أن تفعل ذلك على دعم مشاركة أقل البلدان نمواً في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)؛

١٠ - يؤكد أهمية تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات وذلك فيما بين الأونكتاد والهيئات والوكالات الأخرى المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بالأنشطة الداعمة لأقل البلدان نمواً؛

١١ - وإذ يقر بأن صندوق الأونكتاد الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً يمثل أداة مهمة لإتاحة تنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً ولتنفيذ برنامج عمل اسطنبول بنجاح، ويعرب عن تقديره للتبرعات المقدمة لصالح الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، يهيب بشركاء التنمية الذين باستطاعتهم أن يفعلوا ذلك أن يستمروا في التبرع لصالح الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة ١٠٨١

٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٠٩ (د-٥٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يقر بالالتزام السياسي المتنامي إزاء التنمية الصناعية في أفريقيا وبالذور الهام الذي يمكن أن تؤديه عملية التصنيع في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر؛

٢ - يقر بأهمية وضرورة تعزيز المبادرات التي تتخذها البلدان الأفريقية، لا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، لدفع عجلة تنميتها الصناعية؛

٣ - يرحب بتقرير أمانة الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١، الذي صدر تحت عنوان فرعي هو تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة، ويشي على الأمانة لتعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في إعداد التقرير؛

٤ - يحيط علماً بالرسالة الأساسية للتقرير، وهي أن أفريقيا تحتاج إلى سياسة صناعية جديدة تحفز التحول الاقتصادي وتخلق فرص العمل وتساهم في الحد من الفقر؛

٥ - يقر بأن على الدولة أن تولي الأولوية، لدى وضع سياستها العامة الصناعية، للتشاور مع القطاع الخاص وأصحاب المشاريع من بين جهات أخرى من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. ويقر أيضاً بأهمية الدولة كعنصر فاعل في القطاع الصناعي. وعلى الدولة

أن تهيئ بيئة مؤاتية وتحدّد القيود التي تواجهها هذه الجهات الفاعلة وتسعى إلى إزالتها. ويمثّل التعاون فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة عنصراً حاسماً لنجاح أي سياسة صناعية؛

٦ - يعرب عن قلقه من أن أفريقيا ما زالت لا تؤدي دوراً رئيسياً في الإنتاج الصناعي العالمي أو في التجارة العالمية للمنتجات المصنّعة ومن أن حصة المنطقة من القيمة المضافة التصنيعية وصادرات الصناعات التحويلية العالمية ظلت راكدة في حدود ١ في المائة على مدى السنوات العشر الأخيرة؛

٧ - يلاحظ أن تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي وإقامة الروابط بين القطاعات على صعيد الاقتصاد المحلي، وحفز تنظيم المشاريع، وتعزيز الاتساق بين السياسات الصناعية والسياسات الاقتصادية الأخرى، هي عوامل مهمة لتعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا؛

٨ - يشدّد على أن النهوض بالصناعة ينبغي ألا يتحقق على حساب القطاع الزراعي، وأن التصنيع والتنمية الزراعية ينبغي أن يُنظر إليهما كعمليتين متكاملتين؛

٩ - يشدّد أيضاً على أهمية التنوع الاقتصادي في دفع عجلة النمو والتنمية، والدور الذي يمكن أن يسهم به التعاون الدولي - بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي والأقاليمي - للتعجيل في التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل مضاعفة جهوده في هذا المجال، وذلك في إطار إنجاز لولايته وفي حدود الموارد المتاحة له؛

١٠ - يضع في اعتباره أن البيئة العالمية الراهنة، كما تحددها العوامل المشار إليها في الفصل ٥ من التقرير، تطرح تحديات وتتيح فرصاً أمام التنمية الصناعية في أفريقيا؛

١١ - يدعو شركاء أفريقيا الإنمائيين إلى مواصلة دعم التحول الاقتصادي في المنطقة بوصفه خطوة هامة نحو الحد من تأثر بلدان أفريقيا بالصدمات، وبوجه أعم إلى بناء الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، بما في ذلك خلق فرص العمل والحد من الفقر، ويدعوها إلى تكثيف هذا الدعم متى أمكن ذلك؛

١٢ - يشجع الشركاء الإنمائيين على مواصلة تعاونهم، بما يشمل الوفاء بالتزاماتهم الجارية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التحول الاقتصادي في البلدان الأفريقية؛

١٣ - يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل، في إطار إنجاز ولايته وفي حدود الموارد المتاحة له، الاضطلاع ببحوث لتحديد السياسات المناسبة للتصدي لقضايا وتحديات التنمية الاقتصادية التي تواجه البلدان الأفريقية، وأن يعزز جهوده من أجل نشر النتائج التي تخلص إليها هذه البحوث.

الجلسة العامة ١٠٨٢

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر ٥١٠ (د-٥٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١ - يحيط علماً بأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين؛
- ٢ - يحيط علماً أيضاً بالتقارير التي أعدها الأمانة من أجل الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية؛
- ٣ - يحيط علماً كذلك بالزيادة المتواضعة في التنفيذ الكلي لبرامج وأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني؛
- ٤ - يعرب عن تقديره للدعم المقدم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ويدعو الجهات المانحة التي هي في وضع يسمح لها بتقديم تبرعات متعددة السنوات لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد لأن تفعل ذلك من أجل زيادة القدرة على التنبؤ في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة التقنية ذات الصلة؛
- ٥ - يشجع زيادة تشديد الأونكتاد على التنفيذ الكامل لأنشطة التعاون التقني، في حدود الموارد المتاحة، من أجل ضمان التوصل إلى النتائج على النحو المخطط له، والإدارة القائمة على النتائج وذات الأهداف الواضحة، وتحقيق النتائج المنشودة ووضع مؤشرات قابلة للرصد فيما يتعلق بتحقيق النتائج على المستوى الأعلى، وبخاصة في حالة تلك المجموعات من البلدان التي أدرجت في الفقرة ٢١٢ من اتفاق أكرا والتي كانت حتى الآن أقل استفادة من أنشطة التعاون التقني؛

٦ - يشدد على أهمية الأخذ بنهج شفاف وكفؤ وموجه على أساس الطلب ومتوازن جغرافياً في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، ويحث الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق مزيد من الاتساق في تخطيط وتنفيذ برنامج التعاون التقني، بالاستناد إلى جملة أمور منها ركني عمل الأونكتاد المتعلقين بالبحث والتحليل وبناء التوافق في الآراء؛

٧ - يلاحظ أن نفقات عام ٢٠١٠ في أقل البلدان نمواً بلغت ما نسبته ٣٤ في المائة من المجموع، بينما بلغت هذه النسبة ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويعرب عن قلقه إزاء الانخفاض المسجل في عام ٢٠١٠، مقارنة بعام ٢٠٠٩، في تنفيذ أنشطة التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً، ويحث الأمانة على مواصلة ضمان إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً؛

٨ - ومن أجل تمكين الأونكتاد من الاستجابة لطلب أقل البلدان نمواً للمساعدة التقنية، بما في ذلك الدعم المقدم من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج عمل اسطنبول، يطلب من الشركاء الإنمائيين الذين هم في وضع يسمح لهم بمواصلة التبرع إلى الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً أن يفعلوا ذلك؛

٩ - وإذ يشير إلى مقرراته ٤٩٥ (د-٥٥) و ٤٩٨ (د-٥٦) و ٥٠٤ (د-٥٧) وإلى الفقرات ٢١٥ (ج) و ٢١٦ و ٢١٧ من اتفاق أكرا بشأن الحاجة إلى زيادة الاتساق في تخطيط وتنفيذ برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وبخاصة عن طريق إنشاء المجموعات المواضيعية، يدعو الجهات المانحة التي هي في وضع يسمح لها بذلك إلى تزويد الأمانة بالتوجيهات الضرورية لإتاحة مواصلة عملية التوحيد، دون النيل من نطاق برامج التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد ومحتوى هذه البرامج وتنفيذها؛

١٠ - يشكر الأمانة على ما قدمته من معلومات فيما يتعلق بطلبات التعاون التقني، وهي معلومات مفيدة لتحديد احتياجات وأولويات الجهات المستفيدة ويمكن أن توجه الجهات المانحة فيما تتخذه من قرارات بشأن تخصيص تبرعاتها؛

١١ - يشجع الأمانة على مواصلة أنشطتها لدعم تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويلاحظ مع التقدير الدور الرائد الذي يضطلع به الأونكتاد ضمن المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛

١٢ - يذكر باتفاق أكرا والاستنتاجات ذات الصلة التي اتفقت عليها الفرقة العامة، ويعرب عن تقديره لما يقدمه الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني من مساعدة ودعم.

الجلسة العامة ١٠٧٨

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

دال - تقرير خبير التقييم المستقل عن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

الاستنتاجات المتفق عليها ٥١١ (د-٥٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

وقد نظر في تقرير خبير التقييم المستقل عن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كما يرد في الوثيقة TD/B/58/6، وفي مرفقات التقرير، كما ترد في الوثيقة TD/B/58/6/Add.1، وفي رد الإدارة على التقييم، كما يرد في الوثيقة TD/B/58/CRP.2،

- ١ - يعرب عن تقديره لخبير التقييم المستقل على تقريره، وللأمانة على ما قدمته من دعم لعملية التقييم، ولحكومة النرويج على ما قدمته من دعم مالي لإجراء التقييم؛
- ٢ - يحيط علماً بتقرير التقييم ويطلب إلى الأمانة أن تراعي التوصيات الواردة في تقرير خبير التقييم المستقل الوارد في الوثيقة TD/B/58/6، فضلاً عن المداولات التي يجريها مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين في إطار البند ١١ (ب) من جدول الأعمال، وذلك متابعةً لتنفيذ اتفاق أكرا؛
- ٣ - يعرب عن تقديره للأونكتاد على ما يقدمه من مساعدة ودعم إلى الشعب الفلسطيني وما يبذله من جهد من أجل ضمان الموارد الكافية للبرنامج؛
- ٤ - يرحب بالتبرعات المقدمة من المانحين إلى برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

الجلسة العامة ١٠٨٢

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

هاء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد

١ - في جلسة المجلس العامة ١٠٨١ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عرض رئيس اللجنة الأولى للدورة، السيد فولفغانغ ريخنهوفر من ألمانيا، تقريره المقدم إلى المجلس. وقد أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/58/SC.I/L.1 وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/58/SC.I/L.2 (انظر الفرع أولاً - ألف).

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة

٢ - في الجلسة العامة (الختامية) ١٠٨٢ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عرضت نائبة رئيس اللجنة الثانية للدورة، السيدة رينا سويمارنو (إندونيسيا)، تقريرها المقدم إلى المجلس. وقد أحاط المجلس علماً بتقرير الدورة الثانية للجنة كما يرد في الوثيقة TD/B/58/SC.II/L.1 وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/58/SC.II/L.2 (انظر الفرع أولاً - باء).

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

٣ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١٠٧٨ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مشروع المقرر المتعلق بأنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة، الوارد في الوثيقة TD/B/WP/236 (انظر الفرع أولاً - جيم).

التقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٤ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٧٩ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/58/4) والبيانات التي أدلت بها الوفود وقرر، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يتضمن تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته الثامنة والخمسين عرضاً للمداولات التي حرت في إطار هذا البند. واعتمد المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١٠٨٢ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/58/L.4 (انظر الفرع أولاً - دال).

العملية التحضيرية للدورة الثالثة عشرة للمؤتمر

٥ - قرر المجلس، في جلسته العامة ١٠٨٠ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إنشاء لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية يرأسها رئيس المجلس، ووافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للمؤتمر (TD/B/58/CRP.3).

التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الرابع والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٨ تموز/يوليه ٢٠١١)

٦ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٧٨، بالتقرير السنوي الرابع والأربعين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/66/17).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية عن دورتيه الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين (جنيف، ١٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٣٠ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠١١)

٧ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٧٨ أيضاً، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الرابعة والأربعين (ITC/AG(XLIV)/238) ودورته الخامسة والأربعين (ITC/AG(XLV)/242). وقد عرض التقريرين السيد هشام بدر (مصر).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

٨ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٧٨ أيضاً، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين (TD/B/WP/236) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه. ووافق المجلس، في جلسته العامة ١٠٨١، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٢ على النحو التالي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وألبانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبيرو، وبيلاروس، وشيلي، والصين، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، ونيبال، والنيجر. ودعي الأعضاء من القائمة باء إلى تقديم ترشيحاتهم في أقرب وقت ممكن.

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنفيذ الأمانة للدورات التدريبية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٢

٩ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٨١، بتقرير الهيئة الاستشارية الوارد في الوثيقة TD/B/58/CRP.4. وانتخب المجلس أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٢ على النحو التالي: السيد مايونغ واي (ميانمار)، والسيد دينيش بهاتاري (نيبال)، والسيد يحيى الوهابي (عمان)، والسيد إدريس جزائري (الجزائر)، والسيد شري بابو شيكيتان سيرفانسينغ (موريشيوس)، والسيد مراد نجفبيلي (أذربيجان)، والسيد عزيز بولوزهاني (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، والسيد ماريو ماتوس (شيلي)، والسيد روبرتو فلوريس بيرموديس (هندوراس)، والسيد واين ماكوك (جامايكا).

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١٠ - وافق المجلس، في جلسته العامة ١٠٨١ أيضاً، على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١١ والجدول الزمني الإرشادي لعام ٢٠١٢، كما يرد في الوثيقة TD/B/58/CRP.1.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

١١ - رحب المجلس، في جلسته العامة ١٠٨١ أيضاً، بانضمام جنوب السودان كعضو في الأونكتاد. وعرضت على المجلس قائمة العضوية المحدثة الواردة في الوثيقة TD/B/INF.222.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٢ - أبلغ المجلس، في جلسته العامة ١٠٨١ أيضاً، بأن الإجراءات المتخذة في دورته الثامنة والخمسين لا تترتب عليها أي آثار مالية.

اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

١٣ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١٠٨١ أيضاً، تقرير المكتب بشأن وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الثامنة والخمسين للمجلس، كما يرد في الوثيقة TD/B/58/L.2.

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للمجلس

١٤ - قرر المجلس، في جلسته العامة ١٠٨١ أيضاً، أن يحيل إلى مكتب المجلس أمر النظر في هذا البند. وسيقدم جدول الأعمال المؤقت من أجل الموافقة عليه في الوقت المناسب.

جلسة الاجتماع مع المجتمع المدني

١٥ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٨١ أيضاً، بالتقرير المتعلق بندوة الأونكتاد العامة الثالثة كما يرد في الوثيقة TD/B/58/8.

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

١٦ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١٠٨٢ (الختامية)، جدول الأعمال المؤقت كما يرد في الوثيقة TD/B/58/L.3، على أن يجري المزيد من المشاورات بشأن النتيجة التي يتم التوصل إليها فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال.

اعتماد التقرير

١٧ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية أيضاً، تقريره كما يرد في الوثائق TD/B/58/L.1 و Add.1-6، و TD/B/58/SC.I/L.1، و TD/B/58/SC.I/L.2، و TD/B/58/SC.II/L.1، و TD/B/58/SC.II/L.2، و TD/B/58/L.3، و TD/B/58/L.4.

ثانياً - موجز الرئيس^(١)

ألف - البيانات الافتتاحية

١٨ - أدلى بيانات افتتاحية المتكلمون التالية أسماؤهم: السيد لويس مانويل بيانتيني (الجمهورية الدومينيكية)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والخمسين؛ والسيد موثاي أنتوني ماروينغ (ليسوتو)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين؛ والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل زمبابوي، متكلماً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل غانا، متكلماً باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل تايلند، متكلماً باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل هنغاريا، متكلماً باسم المجموعة دال؛ وممثل المكسيك، متكلماً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل نيبال، متكلماً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل باراغواي، متكلماً باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل الاتحاد

(١) يمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للأونكتاد على الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود، مدرجة بصورة PDF بالشكل واللغة اللذين وردت بهما (www.unctad.org/tdb58/statements). ويمكن الاطلاع أيضاً في الموقع الشبكي على الملفات الصوتية (باللغة الأصلية وبالإنكليزية) للبيانات العامة والبيانات المدلى بها في الجزء الرفيع المستوى وخلافه (www.unctad.org/tdb58/audio).

الأوروبي؛ وممثل الصين؛ وممثل اليابان؛ وممثل سويسرا؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل هندوراس؛ وممثل إندونيسيا.

١٩ - وأشار رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والخمسين إلى أن سنة ٢٠١١ كانت سنة منتجة، مستشهداً بمعلم بارزة منها (أ) استعراض منتصف المدة لتنفيذ اتفاق أكرا؛ (ب) واختيار المواضيع والمواضيع الفرعية للأونكتاد الثالث عشر المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة، قطر؛ (ج) وعقد دورة متكاملة من الاجتماعات التي تعكس ولاية المجلس. وحث الدول الأعضاء على اعتماد قرار يُحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصدي لمشكلة تقلب أسعار أسواق السلع الأساسية والمضاربة فيها.

٢٠ - واستهل رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين بيانه بالثناء على سلفه. وقال إن التحضيرات لدورة الأونكتاد الثالثة عشرة المقبلة ستطرح بعض التحدي، لكن اهتمامه الأول منصب على إنجاح دورة المجلس. وأعرب عن أمله، حتى في ظل جدول أعمال مشحون، أن يتمكن من عقد اجتماعات مواضيعية تركز على أولويات الدول الأعضاء.

٢١ - وقال الأمين العام للأونكتاد إن الأونكتاد الثالث عشر سيكون فرصة لتسليط الضوء على مسائل أساسية وتمكين أمانة الأونكتاد من إعداد خارطة طريق للاقتصاد العالمي، تكون التنمية المستدامة هدفها الرئيسي. وقال إن التقشف المالي ليس حلاً لمشاكل العالم الراهنة؛ بل على الحكومات أن تتجه، بدلاً من ذلك، نحو تحقيق النمو والتنمية الشاملين كيما يستعيد الاقتصاد العالمي توازنه.

٢٢ - ولاحظ المندوبون أن البلدان النامية قد تعافت بسرعة نسبية من الأزمة الاقتصادية الأخيرة. وأشار مندوب إلى أن البلدان النامية في آسيا قد تعافت بسرعة أكبر من البلدان المتقدمة. ولاحظ مندوب آخر أن معدل نمو إندونيسيا في عام ٢٠١١ قد بلغ ٦,٤ وأن معدل البطالة فيها قد انخفض من ٩,١ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٨ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١. ومع ذلك، فقد كان هناك اتفاق على أن الاقتصاد العالمي لا يزال يتسم بالهشاشة ويلفه عدم اليقين.

٢٣ - وكان الطريق المسدود الذي انتهت إليه جولة الدوحة من المفاوضات التجارية باعث قلق عدة متكلمين، لكن بعضهم أعرب عن الأمل في أن يتمكن الأونكتاد الثالث عشر من إعادة تنشيط جدول أعمال التنمية. ولاحظ مندوب تراجع التبرعات الواردة من البلدان المانحة وقال إنه ينبغي زيادة التركيز على تحاشي ازدواجية الجهود.

٢٤ - ورحب العديد من المندوبين بإصدارات الأونكتاد، بما فيها تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١١، وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١، والتنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١، وغيرها من المنشورات.

٢٥ - وارتئي أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله بشأن القدرات الإنتاجية، والقدرة التنافسية وتنظيم المشاريع والتكامل فيما بين بلدان الجنوب، والبحث والتحليل ودعم القطاع الزراعي والاستثمار من أجل التنمية.

٢٦ - وأهاب عدة مندوبين بالأونكتاد أن يستمر في دعم القدرات الإنتاجية في أفريقيا وأن يعزز جهود الأونكتاد الرامية إلى إقامة نظام عالمي اقتصادي وتجاري ومالي أكثر إنصافاً ومراعاة للتنمية. وقال مندوبون آخرون إن على الأونكتاد أن يركز على البلدان النامية غير الساحلية. ودعا أحد المندوبين الأونكتاد إلى أن يستمر في تقديم الدعم إلى هايتي، البلد الوحيد من بين أقل البلدان نمواً الموجود في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ورأى بعض المندوبين أن عدداً غير كاف من البلدان قد ترقّت من مركز أقل البلدان نمواً، ودعوا الأونكتاد إلى الحرص على أن تعكس أعماله على نحو أفضل ما حدث من تغيير في البلدان النامية على مدى العقود الأربعة الماضية.

٢٧ - ولاحظ المندوبون أن التدفقات الرأسمالية المستقرة هي أمر جوهري بالنسبة لانتعاش جميع الدول. وحذر أحد المندوبين من مخاطر النزعة الحمائية. وأشار مندوب آخر إلى التهديد الذي يشكله تقلب أسواق الصرف.

٢٨ - ودعا المندوبون الأونكتاد إلى دعم نظام التجارة المتعدد الأطراف الذي يستند إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية.

٢٩ - وأشار أحد المندوبين إلى أربعة مجالات عامة من المهم بناء توافق الآراء فيها: (أ) وضع نماذج ونهج إنمائية واقعية قائمة على الأدلة؛ (ب) إقامة نظام اقتصادي دولي شامل؛ (ج) تدعيم دور الدولة؛ (د) وتعزيز بناء قدرات البلدان النامية.

باء - الجزء الرفيع المستوى: تقلب تدفقات رأس المال والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٠ - كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية، برأي المشاركين، أن النظام النقدي الدولي قد عفا عليه الزمن وبات متخلفاً عن مواجهة التطورات الجديدة والواقع على الأرض. وتواجه الحكومات مهمة مستحيلة في التوفيق بين أهداف التضخم وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة، بل إن بعض الاستراتيجيات التي حاولت الحكومات من خلالها

حل هذا "الثالوث" تسببت بدورها في خلق مشاكل جديدة. فعلى سبيل المثال، فإن الاحتفاظ باحتياطيّات ضخمة من النقد الأجنبي قد ساعد على بناء شبكة أمان، أو على تحقيق الحماية من تقلبات أسعار الصرف أو اختلالاتها، لكنه كان أيضاً باهظ التكلفة وهدرًا للمال. وبالمثل، فإن الافتقار إلى آلية تنسيق دولية لأسعار الصرف يعني أنه يتعدّر على البلدان أن تضع تدابير أسلم لإدارة أزمة السيولة.

٣١ - وثار بعض الجدل بشأن مستوى المرونة الأمثل في سعر الصرف، وأيضاً بشأن التدفقات الرأسمالية الواسعة النطاق الحالية باتجاه الاقتصادات الناشئة والنامية ومدى علاقتها بالاستثمار، أو مدى كونها تهدف إلى تحقيق مكاسب مضاربة قصيرة الأجل فحسب. وبدا أن هناك توافقاً في الآراء، مع ذلك، على أن التدفقات الرأسمالية ذات الأجل القصير جداً تخلق حالة من عدم الاستقرار في جميع الأسواق، وهي مشكلة يلزم التصدي لها. وقد بينت تجربتا الأرجنتين والبرازيل بعض التحديات التي تعترض الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة التدفقات الرأسمالية الوافدة على نطاق واسع، بل بينت ما هو أهم من ذلك وهو أنها تنقطع وترتد بصورة مفاجئة.

٣٢ - وجرى التطرق أيضاً للجهود التي تبذلها مجموعة العشرين للتعامل مع "القضية الساخنة" المتعلقة بوضع نهج جماعي تعاوني أكثر فعالية. وأيد العديد من المتكلمين الرأي الذي يعتبر أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق الدولي حتى لا تضطر الحكومات الوطنية إلى الاعتماد حصراً على آليات السياسات أو الضوابط الانفرادية القاصرة. وأشار إلى أعمال الأونكتاد في هذا الصدد باعتبارها تقدم مساهمة جيدة في المناقشة. وأشار إلى تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١١ لكونه يقدم تحليلاً قيماً ومفصلاً لأسباب تقلبات العملات وآثارها المزعجة للاستقرار ويتضمن توصيات لإدارة أسعار الصرف العائمة. واعتُبر الأونكتاد منتدىً أشمل يمكن التصدي في إطاره لتلك المسائل.

٣٣ - وشكك بعض المندوبين في ما لجهود الحفز الاقتصادي المتجددة في الولايات المتحدة من أثر في الانتعاش الاقتصادي، وأعربوا عن قلقهم لأن تلك الجهود قد يترتب عليها مزيد من عدم اليقين وقد تؤثر سلباً في الاقتصاد الحقيقي. وعلى سبيل المثال، يمكن لاختلالات أسعار الصرف أن تقضي على القطاعات الضعيفة في الاقتصادات الوطنية التي لا قدرة لها على المنافسة، والتي سيكون إحيائها أمراً متعذراً بعد عودة أسعار الصرف إلى مستوياتها الاعتيادية. وأشار إلى الحالتين البرازيلية والسويسرية كمثالين على أن تلك "الأسعار الخاطئة" تضر بالاقتصاد الحقيقي وتُجبر السلطات على التصرف.

٣٤ - وكان من بين المتكلمين سفير فرنسا وسفير الجمهورية الدومينيكية، بالإضافة إلى أعضاء أفرقة النقاش التالية أسماؤهم: السيد جليبر تيربي من صندوق النقد الدولي؛ والسيد كارلوس كوزندي، وزير الشؤون الدولية بوزارة المالية في البرازيل؛ والدكتور سيرخيو كودوس، مدير البنك المركزي لجمهورية الأرجنتين؛ والأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي؛ والسيد هاينر فلاسيك، مدير شعبة العوالة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد.

جيم - الترابط: تحديات وفرص التجارة والتنمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥ - استعرض مجلس التجارة والتنمية، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، حالة الاقتصاد العالمي والتحديات الماثلة. وقد تمكّن الكثير من البلدان من التعافي بسرعة من الآثار الأولية المترتبة على هذه الأزمة، وإن كانت جوانب ضعف كبيرة لا تزال قائمة. وفُتّرت عزيمة اتخاذ إجراءات حاسمة، وبات خطر الارتداد إلى أساليب العمل المكررة قائماً. ومن الأهمية بمكان إعادة تقييم دور الدولة وإصلاح الهيكل الاقتصادي الدولي. وتمسّ الحاجة إلى إعادة تنظيم القطاع المالي وتعزيز الإشراف عليه، تحقيقاً لاستقرار العالمي.

٣٦ - وفيما يتعلق بالآثار على السياسة العامة، ركزت المناقشات على خمس مسائل:

(أ) إن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان ناشئ عن الأزمة وليس سبباً فيها. وينبغي السعي إلى توحيد الديون الطويلة الأجل عن طريق النمو السريع، وليس انكماش الدين والتضخم الجامح أو تدابير التقشف المالي المبتسرة التي تُضعف الطلب. ويلزم أن توازن سياسات النمو المحددة سياسات نقدية ومالية تُبقي على أسعار الفائدة الطويلة الأجل دون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

(ب) سيتطلب اعتماد سياسة الدخل على نطاق واسع، لحفز الطلب الداخلي عن طريق الاستهلاك، التخلي عن نموذج الأعمال المرتكز على تعظيم القيمة السهمية. وقد تشمل البدائل وضع سياسة ضريبية قائمة على زيادة الدخل المتاح واعتماد حدود دنيا للأجور على نطاق واسع، مقترنة بقواعد للأجور ترتبط بنمو الإنتاجية؛

(ج) إن التقلبات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية تُعزى أساساً إلى الأمولة التي أفضت إلى المضاربة، أكثر مما تُعزى إلى العرض والطلب. وثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية والتنظيم. وتعتبر زيادة الاستثمار، مقترنة بدعم كافٍ ومناسب، أمراً أساسياً بالنسبة لاستدامة توسع الطلب؛

(د) إن استمرارية الاختلالات في الحسابات الجارية لا تتحدد بحجمها بقدر ما تتحدد بسبل تمويلها. ويمكن أن يساعد ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان ذات الفائض على تصحيح الاختلالات دون أن يتسبب في حدوث انكماش عالمي؛

(هـ) التجارة الدولية تخضع لقواعد بينما تسير حركة أسعار الصرف "خارج النظام". وقد يكون مقترح الأونكتاد المتعلق بالتعويم الموجّه المحكوم بقواعد والمتعدد الأطراف أحد خيارات الإصلاح.

٣٧ - واتفق المتكلمون على أن الخروج من الأزمة الراهنة يتطلب تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي المعززة للنمو. وقد أبرزت تجربة الأرجنتين منذ عام ٢٠٠٣ أن من الممكن إعمال جملة إصلاحات للسياسات النقدية والمالية لتحفيز النمو. ومن الجوهرى أن يتحقق، في الأجل الطويل، النمو الشامل المستدام. ولم تُثمر عملية مجموعة العشرين حتى الآن سوى نتائج متواضعة. وبالنظر إلى العضوية العالمية للأونكتاد وولايته المتكاملة، فإنه سيستمر في الاضطلاع بدور هام في بناء توافق الآراء بشأن الترابط العالمي والمسائل التجارية والاستثمارية والمالية والإنمائية المترابطة.

دال - تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٨ - تم التسليم بأن برنامج عمل اسطنبول قد أرسى أساساً متيناً لتعزيز الشراكة مع أقل البلدان نمواً. وكانت تحديات وفرص بلوغ الأهداف والغايات المتفق عليها في ذلك البرنامج موضع تقدير. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بهدف "تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠"، الذي ربما كان ينظر إليه على أنه هدف طموح جداً. ومع ذلك، فقد التقت الآراء على أن هذا الهدف يعكس إلحاحاً ورغبة قوية لدى أقل البلدان نمواً في كسر حلقة الاعتماد على المعونة والخروج من شرك الفقر.

٣٩ - وتركز تبادل الآراء المستفيض بشأن برنامج عمل اسطنبول على الأهداف والغايات الرئيسية لتقرير الأونكتاد على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/58/7:

(أ) تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذاً كاملاً وفعالاً باعتبار ذلك أولوية ملحة؛

(ب) التحول عن نموذج السياسات والاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين

الوطني والدولي؛

(ج) تعزيز وتوسيع تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نمواً؛

(د) تعبئة الأموال من أجل التنمية، بما في ذلك الأموال المتأتية من مصادر محلية، بغية بلوغ الأهداف الطموحة لبرنامج عمل اسطنبول.

٤٠ - وحثّ المشاركون بوجه خاص أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية على (أ) تعميم مراعاة الالتزامات المحددة في برنامج عمل اسطنبول في الاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي؛ (ب) والنهوض بالقدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً - بما في ذلك القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية - فضلاً عن تحسين الإنتاجية الزراعية ومعالجة مشاكل الإفراط في الاعتماد على السلع الأساسية عن طريق التنويع وإضافة القيمة؛ (ج) وإنشاء آليات وهياكل دعم للحد من ضعف أقل البلدان نمواً في وجه الصدمات والأزمات الخارجية. وناقش أعضاء اللجنة سبل تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في مجالي تقرير السياسات وتملك زمام السياسات العامة. ووجهت دعوات لاتخاذ تدابير، بما في ذلك عن طريق التبكير في حثي ثمار جولة الدوحة ومنح أقل البلدان نمواً فرص الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص مفروضة. ووجهت أيضاً دعوات لتحسين المعونة كماً ونوعاً، وتحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الجهود لزيادة التدفقات المالية الخارجية مثل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً.

٤١ - ودعا عدد من الأعضاء إلى الأونكتاد للمساهمة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في إطار الأركان الثلاثة المتمثلة في بناء توافق الآراء، والتحليل الموجه نحو السياسات العامة، والتعاون التقني. وارثي أنه ينبغي لأعمال الأونكتاد أن تتيح، بوجه خاص، نُهجاً بديلة للسياسات الإنمائية الوطنية والدولية. وينبغي أن يشمل ذلك (أ) وضع إطار مفاهيمي وتنفيذي لتعميم القدرات الإنتاجية؛ (ب) تعزيز تعبئة الموارد؛ (ج) معالجة قضايا التجارة والسلع الأساسية والأمن الغذائي؛ (د) استعراض آليات التحريج والانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً. ووجهت أيضاً دعوات من أجل الانتظام في إعادة تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً.

هاء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٢ - تركزت مداورات مجلس التجارة والتنمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال على تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١، بعنوانه الفرعي: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا

وسط البيئة العالمية الجديدة. وأشار إلى أن لتقرير هذا العام مغزى خاصا لسببين هما: أولاً، أنه نُشر بالاشتراك بين أمانة الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وثانياً، أنه تناول موضوع التصنيع، الذي يعدّ جوهرياً بالنسبة للتصدي للبطالة المتفاقمة في أفريقيا. وكانت الرسالة الأساسية للتقرير هي أن أفريقيا بحاجة إلى سياسة صناعية عامة تحفّز التحول الهيكلي وتخلق فرص العمل وتحد من الفقر في المنطقة. وقد استند التقرير إلى تقرير عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وشكّل استمراراً للأعمال الأونكتاد في مجال بناء القدرات الإنتاجية في أفريقيا.

٤٣ - وتتطلب السياسة الصناعية العامة الجديدة المقترحة أن تقدم الدولة الدعم إلى أصحاب المشاريع، على أن تُخضعهم، مع ذلك، للمساءلة. وهي تتطلب أيضاً إقامة آليات ذات مصداقية للرصد والتقييم والحوار مع القطاع الخاص. وتشمل التوصيات السياساتية الأخرى الواردة في التقرير النهوض بالابتكار العلمي والتكنولوجي، وإقامة الروابط فيما بين قطاعات الاقتصاد المحلي، وتطوير القدرات الحكومية، وتعزيز تنظيم المشاريع، وتوطيد التكامل الإقليمي، وصون الاستقرار السياسي في المنطقة.

٤٤ - ورحّب العديد من المشاركين بالتوصيات الواردة في التقرير، وأعربوا أيضاً عن تقديرهم للأونكتاد واليونيدو لما تضمّنه التقرير من عمل تحليلي شامل وممتاز. وطلب عدة مشاركين إلى الأونكتاد أن يترجم التقرير إلى اللغة الإسبانية لتيسير نشره في بلدان أمريكا اللاتينية.

٤٥ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية إدماج التنمية الزراعية في الاستراتيجيات الصناعية لكفالة تحقيق نمو شامل. واعتُبر أن الترابط بين الزراعة والصناعة أمر جوهري، لا سيما بالنسبة لأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، حيث يشتغل جزء كبير من القوة العاملة في الزراعة. ومن هذا المنطلق، شدد المشاركون على الحاجة إلى وضع سياسات صناعية مناصرة للعمالة في أفريقيا.

٤٦ - وأوضح بعض المشاركون أن أفريقيا بحاجة إلى موارد مالية ثابتة ويمكن التنبؤ بها لتمويل التصنيع والتنمية الطويلة الأجل. وتعتمد أفريقيا بشدة على مصادر التمويل الخارجية التي تتسم بتقلبات شديدة. ويزيد هذا الاعتماد على موارد التمويل الخارجية من تقلبات الاقتصاد الكلي ويجعل البلدان الأفريقية عرضة للصدمات الخارجية. وأشار إلى مخرج للبلدان الأفريقية يمكنها من الحد من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية، وهو تعزيز تعبئة الموارد المحلية، الذي يتطلب بدوره بناء قدرات إنتاجية، بما في ذلك القدرات الصناعية. وفي ذلك السياق، حث المشاركون الأونكتاد على الاستمرار في بحوثه المتعلقة بالتنمية الأفريقية، على أن يُراعي بوجه خاص المسائل المتصلة بالتحول الهيكلي، والتنوع الاقتصادي، والسياسات الصناعية والتجارية في ظل بيئة عالمية متغيرة، والتكامل الإقليمي، وتعبئة الموارد المحلية.

٤٧ - وشجع المشاركون البلدان الأفريقية على الاستفادة من التجارب والدروس المستخلصة من مناطق أخرى، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. واعتُبر التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي، علاوة على التكامل الإقليمي، وسائل مهمة للنهوض بالتنمية الصناعية في أفريقيا، واعتُبر أنه ينبغي النظر إلى هذه الوسائل باعتبارها مكملات للشراكات بين الشمال والجنوب.

٤٨ - وأقر العديد من المشاركين بأهمية، بل ضرورة، تعزيز المبادرات التي تتخذها المنظمات الإقليمية في أفريقيا، ولاسيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطوة تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، لدفع عجلة تنميتها الصناعية.

٤٩ - واعتُبر الاتساق بين السياسات التجارية والسياسات الصناعية أمراً جوهرياً. واستُشهد بانحسار حيز السياسات بسبب قواعد التجارة الدولية الناشئة باعتباره مصدر قلق، وتساءل العديد من المشاركين عما إذا كان باستطاعة أفريقيا أن تمتلك استراتيجيات صناعية ناجحة، بالنظر إلى قواعد التجارة الدولية الراهنة. وفي ذلك الصدد، أشار بعض المشاركون إلى أنه ينبغي للسياسات الصناعية أن تراعي الحقائق التي تفرضها العولمة، على أن يُنظر أيضاً إلى العولمة على أنها لا تطرح التحديات فحسب، بل تجلب الفرص إلى أفريقيا أيضاً.

٥٠ - وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن التصنيع لا يتحدد بخيرات البلد المحلية وحدها، بل إن السياسات الحكومية مهمة أيضاً في تحديد المسارات والاستراتيجيات الصناعية ذات الجدوى. وفي ذلك الصدد، ضُرب المثل بكل من مملكة ليسوتو التي لديها قطاع نسيج قوي، مع أنها لا تزرع القطن، وسويسرا التي لديها صناعة شوكولاتة ذات قدرة تنافسية عالية، رغم أنها لا تزرع الكاكاو.

٥١ - ورأى عدة مندوبين أنه ينبغي تشجيع التجارة الأفريقية البينية من أجل خلق أسواق للمنتجات الصناعية الأفريقية. وينبغي أيضاً أن تُستكشف الأسواق المحلية والإقليمية والدولية في إطار تدابير تطوير التجارة والتوسع التجاري، ضمن السياسات الصناعية العامة. واعترف المشاركون بدور الخدمات الحديثة في عملية التنمية. وأبرز العديد من المشاركين أيضاً أهمية توقيت أو تدرُّج السياسات والاستراتيجيات الصناعية.

٥٢ - وشدد المشاركون أيضاً على "هجرة الكفاءات" والهروب المفرط لرؤوس الأموال باعتبارهما عاملين يعيقان التنمية الصناعية.

٥٣ - واقترح على الأونكتاد واليونيدو أن يُعدَّ برامج لبناء القدرات، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية، مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، لمساعدة البلدان الأفريقية على وضع وتنفيذ السياسات الصناعية.

واو - تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٤ - اتفق المشاركون على ما للتجارة من قدرة على حفز وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد كان تهم الاقتصادات الناشئة في طلب الواردات عامل دفع للانتعاش العالمي والعمالة في عام ٢٠١٠. ويعاني الكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة من أوجه ضعف هيكلية تتطلب اتخاذ إجراءات تعاونية عاجلة. وباتت التجارة والتعاون بين بلدان الجنوب يمثلان، بصورة متزايدة، مصدراً حقيقياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وأعدت "أزمة النمو" في عام ٢٠١١، مقترنة بالاحتلالات والمديونية والبطالة، طرح قضية العولمة القائمة على التنمية التي يتقاسم الجميع منافعها بإنصاف.

٥٥ - ويشكل النظام التجاري المتعدد الأطراف حصناً وقيماً من الحماية. ومن الضروري مقاومة التزعة الحمائية في فترة ما بعد الأزمة، بما في ذلك "الحماية الخضراء". وكان هناك تأييد بالإجماع لإعادة تنشيط تعددية الأطراف في مجال التجارة نظراً لأن الجمود الخطير المخيم حالياً على جولة الدوحة من المفاوضات التجارية ينطوي على خطر التسبب في آثار سلبية طويلة الأجل. وشدد كثيرون على ضرورة تعميم مراعاة أكبر للشمولية والإنصاف والتزاهة والحيز السياسي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. واعتُبر أن على مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الثامن المقبل أن يأتي بخطوات إيجابية نحو الأمم، كتناول "قضايا القرن الحادي والعشرين" (مثل التجارة وأسعار الصرف، وتغير المناخ، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والعمالة). كما اعتُبر من الضروري حصاد "النواتج" المستحقة لأقل البلدان نمواً (الدخول إلى الأسواق دون رسوم جمركية وحصص مفروضة، وتجارة القطن، وإعفاءات الخدمات، وإلغاء إعانات الصادرات الزراعية) من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على تنفيذ خطة عمل اسطنبول. وسُلط الضوء على أهمية إعفاء أقل البلدان نمواً من عبء عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الثقيل بطبيعته.

٥٦ - وتشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية المعمقة، التي تحركها جزئياً متطلبات سلاسل القيمة الإقليمية، تحدياً كبيراً بالنسبة للبلدان النامية، حيث تُهمش البلدان الأضعف، ويتقلص الحيز السياسي. وتؤدي الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي، الذي يتطلب الاتساق الإنمائي فيما بين النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية.

٥٧ - وتدخّل الزراعة في صلب عملية التنمية الشاملة. وقد أكدت الأزمات الغذائية المتكررة أهميتها بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالنسبة إلى معالجة قضايا الفقر، والتنمية الريفية، والعمالة، والجوع. وهناك حاجة إلى تصحيح تحيّز السياسات العامة في الماضي من أجل زيادة الاستثمار والإنتاج الزراعيين، وتيسير زيادة القيمة المضافة والتنويع، في إطار التحول الهيكلي، بما يشمل الخدمات، ضمن استراتيجية إنمائية متكاملة. وجرى التشديد أيضاً على أهمية الزراعة المستدامة.

٥٨ - وتظل الزراعة مشوهة للغاية وتشكل عقبة من العقبات الرئيسية التي تعترض جدول أعمال مفاوضات الدوحة الإنمائي. ولا تزال الإعانات والحواجز الجمركية وغير الجمركية المشوهة للتجارة بحاجة إلى معالجة. ومع أن التجارة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، فإن تعاضد الاعتماد على الواردات يشكل خطراً، لأن العرض قد يتعطل بسبب اختلالات السوق أو القيود المفروضة على الصادرات. وهذا ما يتطلب وضع أطر سياسية شاملة على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما إقامة شبكات أمان اجتماعية وقدرات إنتاجية.

٥٩ - ورحب المشاركون بمذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بعنوان "تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي" (TD/B/58/3). وطُلب إلى الأونكتاد أن يستمر، في برنامج عمله لما بعد الأونكتاد الثالث عشر، في الاضطلاع بدور معزز في مجالات الرصد والتقييم وبناء توافق الآراء بشأن الأبعاد الإنمائية للتجارة الدولية والنظام التجاري الدولي، ودعم أطر السياسة العامة الوطنية الاستباقية في مجال التجارة، وعمليات استعراض سياسات الخدمات، والأطر والمعايير التنظيمية والمؤسسية (مثل تدابير الصحة النباتية/الحواجز التقنية أمام اتفاق التجارة).

زاي - الاستراتيجيات الإنمائية في عالم تغلب عليه العولمة: دور جديد للحكومات والسياسات المالية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٠ - ركزت المناقشات في الجلسات الرسمية وغير الرسمية على الدور الجديد للحكومات والسياسات المالية الذي نشأ منذ أن بات واضحاً أن السياسة النقدية لا تستطيع، بمفردها، تهيئة الظروف لتعافي الاقتصادات من الأزمة والاهتداء إلى مسار نمو أكثر إنصافاً واستدامة. واتفق المندوبون على أن اتخاذ إجراءات فعالة هو ضرورة أساسية لأن "أساليب العمل كالمعتاد" لا يمكن أن تستمر. ولا بد لأية استجابة أن تتضمن دوراً ريادياً للدولة باعتبار ذلك أساساً للتعاون المتعدد الأطراف، إلى جانب دورها في تقرير السياسات الوطنية وإقامة

مؤسسات قادرة على العمل والتجاوب مع الواقع. ويلزم، علاوة على ذلك، كفالة قدرة الدولة على سن التشريعات المناسبة.

٦١ - واستمع المندوبون إلى ما قيل بأن الاقتصاد العالمي قد دخل منطقة خطر وبات مهدداً بالانتكاس، على نحو ما يُبينه عدم الاستقرار الحاد الذي تشهده الأسواق. وكان الانتعاش الأولي قائماً على السياسات المالية التوسعية، التي إما انتهت مدتها منذئذ أو تقلصت في العديد من البلدان. ورداً على سؤال أحد الممثلين - "هل نحن في مرحلة ما بعد الأزمة؟" - توافق المشاركون على أنه حتى إن لم يعد الاقتصاد العالمي، من الناحية التقنية، يمر بمرحلة كساد، فإن الأزمة لم تنته بعد، وما زالت هناك مسائل نُظمية كثيرة تلزم معالجتها. وقد بدأت الاقتصادات المتقدمة في الركود بسبب انحسار الحوافز المالية وعجز السياسات النقدية، بينما أبدت بعض الاقتصادات النامية قدرة على المقاومة ولم تتأثر سوى بانخفاض معدلات النمو، بيد أنها لم تتمكن من انتشار باقي الاقتصاد العالمي من الأزمة، لأن حصتها من الاقتصاد العالمي لا تزال ضعيفة نسبياً.

٦٢ - وجاء في أحد العروض أنه رغم النجاح النسبي الذي حققته السياسات المالية التي اتبعت في بداية الأزمة، فإن البلدان لم تكن مرتاحة للنماذج الجديدة التي جلبتها تلك السياسات. بل إن البلدان تبدو أكثر ارتياحاً للأفكار المتجذرة التي كرستها المؤسسات التقليدية - حتى وإن لم تكن تلك الأفكار قد آتت أكلها. بيد أن العرض أشار إلى تسارع وتيرة افتقار البلدان إلى وسائل التصدي للأزمة، وإلى أن الاتباع الأعمى لتوصيات التصحيح المالي محفوف بمخاطر كبيرة. واتفق متكلمون آخرون على أن التدابير التقشفية لن تتيح الحفز القصير الأجل اللازم للتغلب على مشكلة تراجع الطلب، وقد لا تتمكن، بالتالي، من حفز النمو في الاستثمار والأجور والنمو الاقتصادي المطلوب؛ كما أنها لن تحل مشكلة الدين السائدة. وبالمثل، فإن الأزمة قد كشفت جوانب قصور الأموال باعتبارها قاطرة للنمو العالمي. وهذا ما شكّل خطراً على الاقتصاد العالمي، ولم يعد ممكناً لأي بلد أن يفتكّ كلياً من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة.

٦٣ - وشكك أعضاء المجلس، أثناء المناقشات غير الرسمية، في مدى احتفاظ الاقتصادات المتقدمة بميز سياساتي كاف يسمح بوضع تدابير الحفز اللازمة. وباستثناء بضع حالات شاذة، ذهبت الحجج إلى أن جُل البلدان المتقدمة لم تستنفد بعد حيزها السياسي، وهو ما يُعزى جزئياً إلى أن معدلات الفائدة المنخفضة جداً التي ما زالت مطروحة للحكومات تعني أن تكاليف الاقتراض لا تزال رخيصة وأنه لا يوجد خطر بالإقضاء مادام القطاع الخاص لم يحمل لواء المهمة. (وفي المقابل، أشار المتكلمون أيضاً إلى أن بعض البلدان المنخفضة

الدخل والمتوسطة الدخل تعاني من مشاكل مُزمنة تتعلق بالدين الخارجي. وهو ما اعتُبر مؤشراً على قصور الترتيبات الحالية عن معالجة مشاكل الدين).

٦٤ - واتفق المشاركون في المناقشة على أن التركيز ينبغي أن ينصب في المقام الأول على النمو الاقتصادي عموماً بدلاً من التركيز بوجه خاص على خفض العجز المالي، إذا ما كان الهدف المنشود هو تصحيح الوضع المالي. وشددوا على أنه سيكون من الصعوبة بمكان، في غياب النمو الاقتصادي، تخفيض نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ما يترتب على التدابير التقشفية من آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وأن التصحيح المالي ينبغي أن يكون غاية لا وسيلة. وعليه، فقد ساد الاتفاق عموماً على وجود حاجة حقيقية لتشجيع السياسات العامة المواتية للنمو.

٦٥ - وفي هذا الصدد، يبين المشاركون طريقة تفاوت المضاعفات المالية حسب أنواع التدخل الحكومي. فلو حظ أن: (أ) النفقات العامة عادة ما تكون لها آثار أكبر من التخفيضات الضريبية؛ (ب) وبعض أشكال الإنفاق العام تترتب عليها انعكاسات أكبر في النمو من سواها؛ (ج) وتخفيض الضرائب على الفقراء يؤثر بصورة أقوى في زيادة الطلب من تخفيض الضرائب على الأغنياء. وتُوقش هذا الموضوع أيضاً أثناء الجلسة الرسمية، حيث كانت التجربة التي مرت بها آسيا أثناء الأزمة الأخيرة مثلاً على فوائد اتباع السياسات المالية لنهج "مالي وظيفي" يعترف باختلاف الأثر المضاعف للإنفاق والضرائب، بدلاً من التركيز حصراً على توازنات الميزانية. وقد ساعد ذلك آسيا على زيادة الطلب المحلي والمساهمة في تحقيق الانتعاش العالمي.

٦٦ - وناقش المجلس أيضاً ضرورة إدخال مزيد من الإصلاحات على القطاع المالي. وأشير إلى أن اضطراب حركة أسعار الصرف يعيق جهود الإنعاش التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة والنامية. وثمة حاجة عامة أيضاً لإصلاحات في الهيكل الاقتصادي الدولي. وأهاب المندوبون بالأونكتاد أن يستمر في مناقشة وتحليل الآثار المترتبة على هذا الموضوع في التجارة والتنمية. وعلّق العديد من المشاركين بقولهم إن الأمم المتحدة والأونكتاد هما أكثر المحافل الدولية شرعية لمناقشة هذا الموضوع.

حاء - الاستثمار من أجل التنمية: انعكاسات الأشكال غير السهمية لعمليات الشركات عبر الوطنية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٦٧ - في أعقاب الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها السيد موثاي أنتوني ماروينغ، رئيس مجلس التجارة والتنمية، أدلى السيد سوباشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، ببيان

افتتاحي، وقدم السيد جيمس زان، مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع التابعة للأونكتاد، موجزاً عن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١. وتناول المشاركون موضوع التقرير المتعلق بأشكال الإنتاج الدولي غير القائمة على المساهمة في رأس المال، (غير السهمية) وأجروا في أعقاب ذلك مناقشة تفاعلية. وتناول خبراء الفريق الكلمة حسب الترتيب التالي: (أ) السيد كريستينو ل. بانليلو، وزارة التجارة والصناعة في الفلبين؛ (ب) السيد هوغو سيغمان، كيمو غروب، الأرجنتين؛ (ج) السيدة هاريات لامب، مؤسسة التجارة العادلة، المملكة المتحدة؛ (د) السيد مارك كاسون، جامعة ريدينغ، المملكة المتحدة.

٦٨ - وأثنى الاجتماع على الأونكتاد لقيامه، في الوقت المناسب، بنشر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال. وبيّن التقرير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كانت قد ارتفعت في عام ٢٠١٠ لتبلغ ١,٢ بليون دولار، لا تزال أدنى بكثير من مستوى ٢ بليون دولار الذي بلغته في ذروتها قبل الأزمة في عام ٢٠٠٧. كما أن التدفقات الواردة غير متساوية: فبعض المناطق النامية كان أداءها جيداً، فيما شهدت مناطق أخرى، مثل أفريقيا والبلدان النامية غير الساحلية، هبوطاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. ولأول مرة في التاريخ، فاقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان النامية تلك الواردة إلى البلدان المتقدمة؛ فضلاً عن ذلك، استمرت الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب في تسجيل زيادات كبيرة. واستمرت معاهدات الاستثمار في التوسع، مما عقّد منظومة الاستثمار على الحكومات والمستثمرين سواء بسواء. وفي الوقت نفسه، شهدت عناصر الحماية في الاستثمارات زيادة مطردة.

٦٩ - وقد تركزت عروض المشاركين وما تلاها من مناقشة على الأشكال غير السهمية للعمليات الدولية للشركات عبر الوطنية، بما في ذلك مدلولاتها، وخصائصها، وأهم الجهات الفاعلة فيها، وانعكاساتها الإنمائية. وجرى التسليم بأن السياسات الرامية إلى تحسين إدماج الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية في سلاسل القيمة العالمية يجب أن تتطّلع، في عالم اليوم، إلى ما وراء الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وبوجه خاص الأشكال التعاقدية من قبيل الأشكال غير السهمية. وتوسع المشاركون بوجه خاص في مناقشة الأشكال غير السهمية في مجالات رئيسية مثل الاستعانة بمصادر خارجية في مباشرة الأعمال، والزراعة التعاقدية، ونظام الترخيص. وتؤكد هذه الأمثلة المحددة على دينامية ارتفاع مختلف أنواع الأشكال غير السهمية - ومن أنواعها الأخرى التصنيع التعاقدية وامتيازات التمثيل - وعلى الفرص اللّافئة التي تتيحها للبلدان النامية والشركات للانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، أو التوسع فيها. ويلزم أن تشمل الاستراتيجيات الاستثمارية الحكومية كلاً من الأشكال غير السهمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٧٠ - وسلط الضوء أيضاً على المخاطر والتحديات المرتبطة بالأشكال غير السهمية. ووافق الاجتماع على ضرورة التخفيف من هذه المخاطر، وعلى أن باستطاعة الحكومات أن تضطلع بدور في تشجيع الأشكال غير السهمية. وشدد الاجتماع كذلك على أهمية تعظيم منافع الأشكال غير السهمية مع التقليل إلى أدنى حد من تكاليفها، بما في ذلك ضرورة إقامة توازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة من أجل حماية المزارعين والعمال والبيئة، على سبيل المثال.

٧١ - وقدمت الوفود جملة من التوصيات العامة والمحددة. وبوجه خاص، طلب إلى الأونكتاد ما يلي:

(أ) الاستمرار في أعمال البحث والتحليل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والأشكال غير السهمية، بما في ذلك استخدامها من جانب البلدان النامية المنضمة إلى سلاسل القيمة العالمية؛

(ب) تحديد السياسات العامة وأفضل الممارسات لتعظيم المنافع التي تجنيها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الأشكال غير السهمية وتقليل تكاليفها إلى أدنى حد؛

(ج) الاستمرار في تناول جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى، بما في ذلك أفضل الممارسات والحكم الرشيد لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض سياسات الاستثمار، ومساعدة الاقتصادات الضعيفة على إعداد أدلة استثمارية؛

(د) الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية في مجالات تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والبحث والتحليل.

طاء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٧٢ - سلط نائب الأمين العام للأونكتاد، السيد بيتكو دراغانوف، الضوء على بعض المجالات الرئيسية التي قدم فيها الأونكتاد مساهمات هامة في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ووجه النظر، في هذا الصدد، إلى ما وفره الأونكتاد من أعمال بحث وتحليل لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وكذلك في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وأضاف قائلاً إن الأونكتاد يتيح أيضاً فرصة لمناقشة أهمية الصكوك القانونية الدولية بالنسبة للنقل والتجارة في إطار استعراض النقل البحري واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن

النقل وتيسير التجارة. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، قال إن للأونكتاد دوراً رئيسياً في صياغة سياسات جديدة في مجال الاستثمار عن طريق تنظيم منتدى الاستثمار العالمي في عام ٢٠١٠. كما واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في استعراض سياساتها ذات الصلة بالاستثمار عن طريق عمليات استعراض سياسات الاستثمار وما يتصل بذلك من دراسات. كما سلط نائب الأمين العام الضوء على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان المدينة في أعمالها التحضيرية للمفاوضات المتعلقة بإعادة جدولة أو إعادة هيكلة ديونها الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. وأخيراً، شجّع نائب الأمين العام للأونكتاد المندوبين على تقديم مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد أن يحسن مساهمته في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

٧٣ - وأدلى ممثلو البلدان التالية ببيانات: زمبابوي (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ والمكسيك (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وفيت نام (باسم المجموعة الآسيوية)؛ وغانا (باسم المجموعة الأفريقية)؛ ونيبال (باسم أقل البلدان نمواً)؛ وكوبا.

٧٤ - وشددت وفود عديدة على أهمية الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثالث عشر وأهمية المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وكذلك في العمليات الأخرى الجارية وذات الصلة بالتنمية. وأعربت الوفود عن تقديرها لمشاركة الأمين العام للأونكتاد في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل العمل المتعلق بتغير المناخ. وأقرت وفود أخرى بأهمية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في إيجاد أفضل السبل لإدارة تأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة والتأثيرات ذات الصلة بتغير المناخ.

٧٥ - وأشار بعض الوفود إلى ضرورة تناول المواضيع الإنمائية والاقتصادية على نحو فعال من أجل تعزيز إمكانيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما هنأت الوفود الأونكتاد لتنظيمه في عام ٢٠١٠ منتدى الاستثمار العالمي الذي قدم إسهامات لصياغة سياسات استثمارية داعمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن وفوداً أخرى أعربت عن قلقها إزاء محدودية إمكانيات تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من أجل التنمية، وبخاصة في البلدان الأقل تقدماً، نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية. وفي هذا الصدد، أقرت الوفود بالدور الحيوي الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في إعادة تصميم نظام مالي مرن وشفاف ومستقر وشامل.

٧٦ - كما شجعت وفود أخرى الأونكتاد على مواصلة ما يبذله من جهود لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وطلب أحد الوفود اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة المجاعة في منطقة القرن الأفريقي، وشجعت على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

ياء - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

١ - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٧٧ - قدمت الأمانة "التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/58/4). وأدلى ببيانات ١٥ وفداً من بينهم أربع مجموعات. وكان هناك شبه إجماع على الإشادة بالأمانة لما تقدمه من دعم هام وفعال للشعب الفلسطيني ولجهوده الرامية إلى بناء دولته. وشدد على ضرورة توفير الموارد الكافية لتكثيف المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

٧٨ - وأيد معظم الوفود التقييم الوارد في التقرير بخصوص التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة الأخيرة. وأعربوا عن انشغالهم إزاء الآثار الناجمة عن سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل، وحاجز الفصل والحصار المضروب على غزة، والقيود المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع، وفقدان الموارد الطبيعية والإنتاجية، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، والوضع المالي الهش وضعف القطاع الخاص والتراجع التكنولوجي وتدهور القطاعين الزراعي والصناعي. ودعت الوفود إلى اتخاذ إجراءات من أجل مجابهة هذه التحديات.

٧٩ - وأعرب بعض الوفود عن الانشغال إزاء تحكم إسرائيل بثلاثي الإيرادات العامة الفلسطينية، وتأخر عملية تحويل هذه الإيرادات، الأمر الذي يهدد بزعزعة الاقتصاد الفلسطيني. وأثنى بعض الوفود على الأونكتاد لقيامه بتقييم الخسائر الاقتصادية الفلسطينية الناتجة عن فقدان في الإيرادات الناجم عن "الواردات غير المباشرة" من إسرائيل. واتفقت الوفود على ضرورة إعادة النظر في ترتيب مقاصة الإيرادات المبرم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

٨٠ - وقال وفد إسرائيل إنه لا يمكن التعويل على برنامج عمل الأونكتاد وحده، ذلك أن تقرير الأونكتاد هو تقرير متحيز وغير دقيق ومسيّس ويستند إلى تفسير خاطئ للبيانات. وأشار الوفد إلى المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ثم أضاف قائلاً إن تقديرات بنك إسرائيل تفيد أن الخسائر المالية التي تتكبدها السلطة الفلسطينية سنوياً نتيجة "الواردات غير المباشرة" هي دون الأرقام المقدمة من الأونكتاد. وقد أقرت الأمانة بتلقيها رسالة من بنك إسرائيل لا ينكر فيها البنك الخسائر المالية المتكبدة من الجانب الفلسطيني بسبب "الواردات غير المباشرة"، ولكنه يؤكد على أن حجم الخسائر هو دون التقديرات الصادرة عن الأونكتاد. ورحبت الأمانة بتعاون بنك إسرائيل وشجعت الأطراف المعنية على إعادة

النظر في مسألة الإيرادات المالية الفلسطينية المتأتية من الواردات، وأعربت عن استعدادها لتقديم الدعم التقني في هذا المضمار.

٨١ - ودعا بعض الوفود إلى إعادة إدماج القدس الشرقية في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة عن طريق إزالة الحواجز القائمة أمام التجارة وحركة التنقل، والتصدي لأوجه عدم المساواة بين الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية والمواطنين الإسرائيليين اليهود، ووضع حد لسياسات الاحتلال التي تُغير الواقع الجغرافي للمدينة وخصائصها، ووقف بناء المستوطنات وحاجز الفصل.

٨٢ - وطالب بعض الوفود بإلغاء الاحتلال كيما يتسنى تحقيق التنمية الاقتصادية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وقال وفد فلسطين إن البعض تساءل "لماذا هذا البرنامج الخاص بفلسطين؟" وأكد أن الحاجة إلى هذا البرنامج ستنتفي بمجرد إنهاء الاحتلال.

٢ - تقرير خبير التقييم المستقل عن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ورد الإدارة على التقييم

٨٣ - نظر المجلس في "تقرير خبير التقييم المستقل عن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/58/6) وفي "رد الإدارة على تقرير خبير التقييم المستقل عن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/58/CRP.2). وأدلى ببيانات ١٦ وفداً، من بينهم ثلاث مجموعات.

٨٤ - وأعرب خبير التقييم الخارجي عن تقديره لما لقيه من تعاون. وشرح المنهجية المتبعة واستعرض نتائجه واستنتاجاته وتوصياته.

٨٥ - وأشادت أمانة الأونكتاد بخبير التقييم لما قدمه من توصيات وجهية، لكنها أشارت إلى أن تنفيذ هذه التوصيات سيتوقف على توفر الموارد. وطلبت الأمانة إلى المجلس أن يُقدم بعض الإرشادات للمستقبل.

٨٦ - وأعربت معظم الوفود عن تقديرها لخبير التقييم على تقريره المتعمق وأثنت على النرويج لما قدمته من تمويل لإجراء التقييم.

٨٧ - وأعربت معظم الوفود عن ارتياحها لما خلص إليه التقييم من استنتاجات مفادها أن وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابعة للأونكتاد قد حققت نتائج إيجابية رغم الظروف الميدانية غير المؤاتية. وأعرب بعض الوفود عن تقديره للتعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في إطار تنفيذ البرنامج المتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) ومشروع مجلس الشاحنين الفلسطيني.

٨٨ - وقال وفد يمثل مجموعة إقليمية إنه يجد ما يشجعه في النتيجة التي خلص إليها التقرير والتي تفيد أن العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد مكّن من تحديد خيارات تقوم على أساس معرفة متعمقة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية والمسائل المتصلة بالسياسات العامة. وطلب ممثل عن مجموعة أخرى إلى الأونكتاد أن يُعزز مشاركته وقدرته على الاستجابة وأن يدعم الشراكات المحلية.

٨٩ - وأعربت بعض الوفود عن أسفها لأن احتلال الأرض الفلسطينية لا يزال يمثل عقبة أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

٩٠ - وأكدت وفود عديدة مجدداً دعمها لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وطالبت بتعزيز البرنامج عن طريق توفير الموارد الكافية من أجل تكتيف التدخلات الجارية وتطوير أنشطة جديدة. وأشارت ثلاثة وفود إلى ضرورة توفير هذا الدعم من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لبناء الدولة وفقاً للولاية المنصوص عليها في اتفاق أكر.

٩١ - وسلط أحد الوفود الضوء على محدودية الموارد المتاحة لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وعلى انعدام الوجود الميداني معتبراً أن ذلك يشكل تحدياً أمام تعزيز المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأشار وفد مجموعة أخرى إلى ضرورة تأمين التمويل الطويل الأجل اللازم لتغطية تكاليف الوظيفة الثالثة من الفئة الفنية في وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٩٢ - وأعرب العديد من الوفود الوطنية وممثلي المجموعات الإقليمية عن توقعهم إلى تحقيق نتيجة ناجحة تدعم عمل الأونكتاد عن طريق المشاركة البناءة وتضافر الجهود.

٩٣ - وأعقبت ذلك مناقشة إجرائية حول النتيجة المرغوب تحقيقها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وبينما اعتبرت خمسة وفود وطنية أنه يكفي أن يحيط المجلس علماً بتقرير التقييم، على النحو الوارد في موجز الرئيس، أشارت ثلاث مجموعات إقليمية إلى الشرط الإجرائي الذي يقضي بالتوصل إلى استنتاجات متفق عليها في إطار البند المتعلق بالتعاون التقني. وعقب مشاورات غير رسمية، عُرض على الوفود مشروع الاستنتاجات المتفق عليها كي تنظر فيه. وقد اعتمده المجلس بعد ذلك.

ثالثاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٩٤ - افتتح السيد لويس مانويل بينيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والخمسين، الدورة الثامنة والخمسين للمجلس في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٩٥ - انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١٠٧١، السيد موثاي أنتوني ماروينغ (ليسوتو) رئيساً للمجلس في دورته الثامنة والخمسين.

٩٦ - وأكمل المجلس انتخاب أعضاء مكتبه في دورته الثامنة والخمسين، حيث انتخب ١٠ نواب للرئيس ومقررًا. وتبعاً لذلك، كان مكتب المجلس مؤلفاً من الأعضاء المنتخبين التالية أسماؤهم:

السيد موثاي أنتوني ماروينغ (ليسوتو) الرئيس:

السيدة تامارا كونانايكام (سري لانكا) نواب الرئيس:

السيد إبراهيم سعيد محمد العدوي (اليمن)

السيد دارلنغتون موابي (زامبيا)

السيد مراد نجفبايلي (أذربيجان)

السيد فاسيلي نيبتريا (الاتحاد الروسي)

السيد مارسيلو ديللا نينا (البرازيل)

السيد دوغلاس غريفيتس (الولايات المتحدة)

السيد ولفغانغ ريخينهوفر (ألمانيا)

السيد باتريك فان غيل (بلجيكا)

السيد أتسويوكي أويكي (اليابان)

السيدة مارثا مورينو (باراغواي)

المقرر:

٩٧ - ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على مشاركة المنسقين الإقليميين والصين، فضلاً عن رئيسي لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في عمل مكتب المجلس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٩٨ - أقرّ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/58/1 (انظر المرفق الأول).

٩٩ - وانتُخب العضوان التالي اسمهما للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة من أجل النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد":

الرئيس: السيد ولفغانغ ريخينهوفر (ألمانيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد ليولسيجيد تاديسي آبيي (إثيوبيا)

١٠٠ - وانتُخب العضوان التالي اسمهما للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة من أجل النظر في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة":

الرئيس: السيد دارلنغتون موابي (زامبيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة رينا سويمارنو (إندونيسيا)

دال - استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

(البند ١٥ (و) من جدول الأعمال)

١٠١ - ترد العضوية في الوثيقة TD/B/INF.222. ولم تقدم أية طلبات جديدة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٣ - الجزء الرفيع المستوى: تقلب تدفقات رأس المال والتنمية
- ٤ - الترابط: تحديات وفرص التجارة والتنمية في أعقاب الأزميتين العالميتين الاقتصادية والمالية
- ٥ - تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد
- ٦ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة
- ٧ - تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إثمائي
- ٨ - استراتيجيات التنمية في عالم تغلب عليه العولمة: دور جديد للحكومات والسياسات المالية
- ٩ - الاستثمار من أجل التنمية: انعكاسات الأشكال غير السهوية لعمليات الشركات عبر الوطنية
- ١٠ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١١ - أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛
 - (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ١٢ - العملية التحضيرية للدورة الثالثة عشرة للمؤتمر:
 - (أ) إنشاء اللجنة التحضيرية؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

- ١٣ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الرابع والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية
- ١٤ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
- ١٥ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٢؛
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٢؛
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)؛
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٦ - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
- ١٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للمجلس
- ١٨ - مسائل أخرى
- ١٩ - اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور^(٢)

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

باراغواي	الاتحاد الروسي
البحرين	إثيوبيا
البرازيل	أذربيجان
بربادوس	الأرجنتين
بلجيكا	الأردن
بنغلاديش	إسبانيا
بنن	إستونيا
بوتان	إسرائيل
بوتسوانا	أفغانستان
بور كينا فاسو	إكوادور
بوروندي	ألمانيا
بولندا	الإمارات العربية المتحدة
بيرو	إندونيسيا
بيلا روس	أنغولا
تايلند	أوروغواي
تركيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
تشاد	آيرلندا
تونس	إيطاليا

(٢) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/58/Inf.1.

الصين	الجزائر
العراق	الجمهورية التشيكية
غانا	الجمهورية الدومينيكية
فرنسا	الجمهورية العربية السورية
الفلبين	جمهورية كوريا
فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	جمهورية الكونغو الديمقراطية
فنلندا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
فييت نام	جمهورية مولدوفا
قبرص	جنوب أفريقيا
كازاخستان	جيبوتي
الكاميرون	الرأس الأخضر
الكرسي الرسولي	رواندا
كرواتيا	رومانيا
كمبوديا	زامبيا
كوبا	زمبابوي
كوت ديفوار	السلفادور
كولومبيا	سنغافورة
الكويت	السنغال
كينيا	سوازيلند
ليتوانيا	السودان
ليسوتو	سويسرا
مالطة	شيلي
ماليزيا	صربيا

النمسا	مصر
نيبال	المغرب
نيجيريا	المكسيك
هايتي	المملكة العربية السعودية
الهند	المملكة المتحدة
هندوراس	منغوليا
هنغاريا	موريتانيا
الولايات المتحدة الأمريكية	موريشيوس
اليابان	موزامبيق
اليمن	ميانمار
اليونان	ناميبيا
	النرويج

٢ - وكان المراقب التالي حاضراً في الدورة:

فلسطين

٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

منظمة دول شرق الكاريبي

منتدى جزر المحيط الهادئ

٤ - وكانت المنظمات التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- مركز التجارة الدولية
- ٥ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
ائتلاف المجتمع المدني
الابتكارات والشبكات من أجل التنمية
مهندسو العالم
مؤتمر التجار العالمي
منظمة القرية السويسرية (VSONG)
منظمة غير حكومية معتمدة
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
- ٧ - وتشارك في الدورة أعضاء حلقات النقاش التالية أسماؤهم:
السيد كارلوس مارسيلو بيساهاو كوزيندي، سكرتير الشؤون الدولية، وزارة
المالية، البرازيل
السيد جلبر تيرير، نائب مدير إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي
السيد سيرخيو تشودوس، مدير مصرف الأرجنتين المركزي
السيد ميشيل أغلييتا، جامعة السوربون، باريس
السيد ضياء قرشي، كبير مستشاري مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين وكبير نواب
رئيس البنك الدولي

- السيد أميجيت سين، عضو لجنة التخطيط، حكومة الهند
- السيد باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
- السيدة مابايتسي موتساماي، مديرة إدارة الصناعة، وزارة التجارة والصناعة،
التعاونيات والتسويق، مملكة ليسوتو
- السيد لودوفيكو ألكورتا، مدير إدارة سياسات التنمية، فرع الإحصاءات والبحوث،
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- السيد فرانكلين ليسك، مركز دراسة العولمة والإقليمية، جامعة ووروك،
المملكة المتحدة
- السيد غيتنت أليمو، رئيس تحرير، الرابطة الاقتصادية الإثيوبية، أديس أبابا، إثيوبيا
- السيد شيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام والممثل السامي للأمين العام لشؤون
أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- السيد دينيش بهاتاراي، السفير، البعثة الدائمة لنيبال ومنسق أقل البلدان نمواً، جنيف
- السيد كريستينو ل. بانليليو، وكيل وزارة التجارة والصناعة، الفلبين
- السيد هوغو سيغمان، رئيس مجموعة كيمو، الأرجنتين
- السيدة هاريت لامب، المديرية التنفيذية لمؤسسة التجارة المنصفة، المملكة المتحدة
- السيد مارك كاسون، أستاذ مادة الأعمال الدولية، جامعة ريدينغ، المملكة المتحدة